

من اصحابنا يجوز للامام ان يقف وقفا من بيت المال على  
 جهة من الجهات الخيرية فاذا وقع ذلك من الملوك واختلفوا  
 وخوهم على وجه الصحة والاضاع الشرعية لمصالح  
 المسلمين عموماً او خصوصاً لها تقدر ولا يجوز لاحد ان  
 يتناول منها شيئاً الا اذا قام بشرط الواقف ان شرط  
 شيئاً ولا يجوز للامام تحويله عن تلك الجهة فاطلاقه  
 لمن لم يقم بتلك الوظيفة وقال القرافي ايضا اذا  
 جعل الامام رزقة وخوها لانسان على تدبيره وغيره  
 من امامية واذان وحكم بين الناس ولم يقم بتلك الوظيفة  
 لا يجوز له ان يتناول من ذلك المقتضى لان الامام انما  
 اطلقه له على وظيفة ولم يقم بها واستباحة اموال بيت  
 المال بغير اذن الامام لا يجوز واخذ هذا الطين وخوه  
 بغير هذا الشرط لم ياذن فيه الامام فلا يجوز له اخذ الا  
 بما شرط له الامام وبغير شرط الامام لا يجوز له اخذ  
 نعم ان اطلع الامام عليه واقباه عليه جاز له اخذ حينئذ  
 لان اطلاعه واقباه عليه اذن ويستحقه بالتقرير  
 الثاني لا الاول ويجوز للمدرس اخذ الاجرة والرزقة

ايضاً الارضادات من الجوامك والاطيان على جاهها ولا  
 ينبغي بل لا يليق بالاستيطان ووزرائه نقض ذلك ولا رفته  
 لانه صنع من بيت المال على من كان مستحقاً في بيت المال  
 كالعلماء والفقهاء والمدرسين وطلبة العال جاز ذلك وحصل  
 لهم الثواب الجزيل عليه وخصوصاً اهل مصر فان النبي صلى الله عليه  
 وسلم اثني عليهم وذلك انه قد اوتي بثوب من المعانير يعني  
 معاصر مصر فقال ابو سفيان لعن الله هذا الثوب ولعن  
 من عمله فقال صلى الله عليه وسلم لا تلعنهم فاني منهم وهم يني  
**قلت** معنى كونه منهم اذا هاجر ام اسماعيل صلى الله عليه  
 وسلم منهم ومعنى كونه من ان مارية ام ابراهيم ابنه صلى الله عليه  
 وسلم منهم فقد ثبت بهذا ان اهل مصر وصيبة رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وانه منهم والهم منه فهدى الحصوصية لا توجد لغيرهم  
 من ساير الامصار واذا كان كذلك فينبغي لمن تولى امرهم  
 من الملوك والوزراء ان يعجل فيهم بوصية رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فينظر اليهم بعين العناية ويشملهم بيد الرعاية والله  
 اعلم قاله الفقير عبد الباقي القليني المالكي **قلت** ويؤيد  
 ذلك ما نقله القرافي في الفروق عن ابي لوليد بن سعد

واذا وقع السلطان  
 ونوابه من بيت  
 المال صح